

Distr.: General
12 May 2016
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون
البند ١١٣ (د) من القائمة الأولية**
انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة
الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أربعة
عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه ورقة موقف فيما يتعلق بترشيح الاتحاد الروسي
لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ في الانتخابات المقرر عقدها في الدورة
الحادية والسبعين للجمعية العامة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا أن تفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق
الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة في إطار البند ١١٣ (د) من القائمة الأولية.

(توقيع) فيتالي تشوركين

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦.

** A/71/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

310516 180516 16-06869 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة
ترشيح الاتحاد الروسي لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ ورقة موقف

- ١ - شارك الاتحاد الروسي بنشاط في عملية إنشاء مجلس حقوق الإنسان وأسهم إسهاما كبيرا في إجراء استعراض لأداء المجلس ومركزه، عقب السنوات الخمس الأولى من عمله.
- ٢ - وسعت روسيا جاهدة لكي يصبح المجلس أداة تتسم بالكفاءة والفعالية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم خلال الفترات الثلاث لعضويتها في المجلس (٢٠٠٦-٢٠٠٩ و ٢٠٠٩-٢٠١٢ و ٢٠١٣-٢٠١٦)، وأثناء اضطلاعها بمركز المراقب لمدة سنة (٢٠١٣). ويعتزم الاتحاد الروسي اتخاذ مزيد من الخطوات لإدماج المبادئ الأساسية العالمية للعالمية وعدم الانتقائية والموضوعية والاهتمام المتساوي بجميع فئات حقوق الإنسان واحترام تنوع الثقافات والحضارات في عمل المجلس. وينبع قرار روسيا تقديم ترشيحها لعضوية المجلس للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ من إصرارها على مواصلة حوار منصف وقائم على الاحترام المتبادل والمساواة بشأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- ٣ - وتتمسك روسيا بشدة بقيم أساسية مثل الحرية والعدالة والحياة والرفاه والكرامة الإنسانية والتقاليد الأسرية والمساواة السياسية ونزاهة النظام القضائي ومسؤولية القيادة والضمانات الاجتماعية والقضاء على الفقر والفساد. كما أن روسيا ملتزمة التزاما راسخا بالتزاماتها الدولية في ميدان حقوق الإنسان. وإننا نواصل انتهاج سياسة تقوم على مواصلة تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونسعى في الجهود التي نبذلها على المستوى المحلي، على وجه الخصوص، إلى تحقيق ما يلي:

- (أ) إعمال الضمانات الاجتماعية المنصوص عليها في الدستور؛
- (ب) ضمان المشاركة الواسعة للمواطنين والأحزاب السياسية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى في صياغة سياسة الدولة، بما في ذلك صنع القرار؛
- (ج) تحسين النظام القانوني وتعزيز نزاهة النظام القضائي من أجل القضاء على الفساد وكفالة سيادة القانون؛
- (د) مواصلة التوسع في الحرية الاقتصادية والتجارية؛

(هـ) دعم التقاليد والثقافات الوطنية لشعوب روسيا باعتبار ذلك عاملاً أساسياً في تحقيق الوئام داخل المجتمع ووحدة الأمة والتنمية المستقرة في البلد.

٤ - وعلى الصعيد الدولي، نرى أن مهامنا هي كالاتي:

(أ) تحقيق احترام حقوق الإنسان والحريات في جميع أنحاء العالم من خلال الحوار الدولي البناء على أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاستفادة من الإمكانيات الأخرى في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، ورفض المعايير المزدوجة، وضمان احترام الخصائص الوطنية والتاريخية لكل دولة في إطار عملية التحولات الديمقراطية، دون فرض نظام مقتبس للقيم على أي شخص؛

(ب) دعم تعزيز الشرعية الدولية المستمدة من امتثال الدول لدمساتيرها الوطنية والتزاماتها القائمة بموجب الاتفاقات والمعاهدات الدولية؛

(ج) المعارضة بشدة لمظاهر العنصرية وكره الأجانب والقومية العدوانية ومعاداة السامية والتعصب الديني والإثني والنازية الجديدة والأيديولوجيات المتطرفة الأخرى؛

(د) تطوير التعاون الثقافي والإنسان الدولي، بما في ذلك من خلال استخدام موارد مؤسسات المجتمع المدني وقدراتها ومبادراتها في مجال الدبلوماسية العامة، باعتبار ذلك وسيلة لقيام حوار بين الحضارات، وتحقيق الوئام وكفالة التفاهم المتبادل بين الشعوب، مع إيلاء اهتمام خاص للحوار بين الأديان؛

(هـ) تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان من أجل ترسيخ المعايير العالمية لحماية حقوق الإنسان، بالاقتران مع مسؤولية الأفراد عن أعمالهم، لا سيما فيما يتعلق بمنع جرح مشاعر المؤمنين، وتعزيز التفاهم والاحترام المتبادلين، وتوطيد المبادئ الأخلاقية في الحوار بشأن حقوق الإنسان؛

(و) توسيع نطاق المشاركة في الاتفاقيات والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان وتحقيق اتساق تشريعات الاتحاد الروسي معها.

٥ - والاتحاد الروسي مقتنع بأنه يجب الحرص على تطبيق المعايير والمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم بصورة متسقة. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين تركيز جهود جميع الأطراف في العلاقات الدولية على تعزيز الحوار والتعاون، وإشراك جميع الأطراف المعنية في العملية الجماعية لصنع القرارات واتخاذها. ويجب أن تكون القوة الدافعة الرئيسية لهذه العملية هي الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس حقوق الإنسان.

٦ - وبادر الاتحاد الروسي بعقد حلقة نقاش رفيعة المستوى في الدورة الحادية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان وتولى تنظيمها وتمويلها، وكُرست هذه الحلقة لإحياء الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان. ولقد شددت هذه المناسبة التي تشكل إسهام بلدنا صوب تعزيز المنظومة الدولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الأهمية التاريخية للعهدين الأساسيين باعتبارهما صكين دوليين لحقوق الإنسان أساسيين وعالميين. وستواصل روسيا تقديم المساعدة المالية وغيرها من ضروب المساعدة الضرورية إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل تنظيم مناسبات في جنيف لإحياء الذكرى السنوية للعهدين الدوليين الخاصين.

٧ - والاتحاد الروسي مقتنع بأن عمل مجلس حقوق الإنسان ينبغي أن يشجّع على تطوير تعاون بناء بين الدول بشأن حماية حقوق الإنسان وأن يتيح تعزيز المنظومة الدولية لحقوق الإنسان على أساس العدالة والمساواة في الحقوق، وفقاً للمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وروسيا على ثقة بأن حقوق الإنسان يمكن أن تساعد على التقارب بين مختلف البلدان ومجموعات البلدان وأن تسهم في تحسين مناخ الثقة والاحترام المتبادل في العلاقات الدولية.

٨ - وتزعم روسيا، في حالة إعادة انتخابها لعضوية المجلس، أن تعمل بنشاط على أن يصبح المجلس أداة لها دور فعال ومؤثر لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أرجاء العالم، وأن تعمل على أن يدمج في عمله المبادئ الأساسية المتعلقة بالعالمية وعدم الانتقائية والموضوعية والاهتمام المتساوي بجميع فئات حقوق الإنسان واحترام تنوع الثقافات والحضارات.

٩ - وتشارك روسيا بصورة بناءة مع المفوضية وتساهم كل عام بمبلغ ٢ مليون دولار في ميزانيتها. ولا يزال إطار المفوضية للتعاون مع الاتحاد الروسي يُنفذ في مجالات من قبيل كفالة سيادة القانون، وتعزيز المساواة والتسامح، وتطوير نظام للتنقيف في مجال حقوق الإنسان.

١٠ - ولقد أولي اهتمام كبير للتعاون مع نظام الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وزار روسيا، خلال عضويتها في المجلس، عددٌ من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، ولا سيما المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين؛ والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية؛ والممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال؛ والممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال؛ والمقرر الخاص في مجال الحقوق الثقافية.

- ١١ - وإننا نستجيب بشكل مناسب للطلبات المقدمة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان، ونسعى إلى تقديم معلومات مفصلة بشأن المسائل التي تهمهم.
- ١٢ - ويُخصَّص تمويل لعمل الإجراءات الخاصة من التبرعات التي تقدمها روسيا إلى ميزانية المفوضية.
- ١٣ - ويتعاون الاتحاد الروسي بنشاط مع المؤسسات والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، ولا سيما مع مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس دول بحر البلطيق.
- ١٤ - ولقد أُنجز الاتحاد الروسي بنجاح عملية الاستعراض الدوري الشامل مرتين: في عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٣. ويجري العمل حالياً على تنفيذ توصيات الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل التي قبلت بها روسيا.
- ١٥ - وتعمل القيادة الروسية باستمرار على تحسين إنفاذ القانون ونظامي القضاء والسجون لمكافحة الفساد وتعزيز الحوار بين الهيئات الحكومية والمجتمع المدني. وتُعلّق أهمية كبيرة على تطوير المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها: ويعتبر المجلس الرئاسي للمجتمع المدني وحقوق الإنسان والمفوض السامي لحقوق الإنسان في الاتحاد الروسي أداتين هامتين لتعزيز فعالية سياسة الدولة المتعلقة بحقوق الإنسان وضمان حماية الدولة للحقوق والحريات المدنية. ويخصّص مبلغ أربعة بلايين روبل من ميزانية الدولة للبرامج الاجتماعية وبرامج حقوق الإنسان التي تنفذها المنظمات المجتمعية.
- ١٦ - وتعلّق روسيا أهمية كبرى على الامتثال للالتزامات الدولية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك في فترات الأزمات الاقتصادية والمالية. ولقد اعتمدت مجموعة من التدابير من أجل تقديم المساعدة في تأمين فرص العمل والتدريب المهني لمختلف فئات العاطلين عن العمل والعمال المعرضين لخطر فقدان وظائفهم.
- ١٧ - ولا تزال التدابير تُطبّق لتحسين التشريعات الوطنية وممارسات إنفاذ القانون سعياً للنهوض بالمرأة وتوفير دعم الدولة للأسرة والأمومة والأبوة والأطفال. وتعد حماية حقوق الطفل، على النحو المبين في الاستراتيجية الوطنية للطفولة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، من أولويات السياسة الوطنية. وتشمل أهدافها الهامة الحد من فقر الأسر التي لديها أطفال، وكفالة الحد الأدنى المضمون للدخل وتوفير المزيد من دعم الدولة لأسر الأطفال ذوي الإعاقة. ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين هي سمة دائمة من سمات سياسة دولتنا. والهدف من ذلك هو أن تُوفّر لهم فرص متساوية مع الفرص المتاحة لغيرهم

من المواطنين في ممارسة جميع فئات الحقوق والحريات. وإننا نأمل الاستفادة من تجربتنا الناجحة في هذا المجال في عمل مجلس حقوق الإنسان.

١٨ - ولقد اعتمدت الحكومة الروسية مجموعة من التدابير لتعزيز الإطار القانوني لحماية حقوق الشعوب الأصلية، وتحسين ممارسة إنفاذ القانون، ووضع آليات اقتصادية فعالة في هذا الميدان، والنهوض بتعليم الشعوب الأصلية، والحفاظ على الهويات الثقافية وتراث الشعوب الأصلية. ولقد نُظِم عدد كبير من المناسبات الدولية والوطنية والإقليمية.

١٩ - ويولي بلدنا اهتماما شديدا للرياضة بوصفها وسيلة هامة لتعزيز حقوق الإنسان. فالقوة الموحدة للرياضة والألفة بين قيم حقوق الإنسان والمثل العليا للحركة الأولمبية يمكن وينبغي تسخيرها على نطاق واسع لتعزيز معايير حقوق الإنسان المعترف بها عالميا. وإننا نعزز مواصلة طرح هذا الموضوع في إطار مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك مسألة تهئية بيئة خالية من العوائق للأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٠ - وروسيا طرفٌ في سبعة صكوك دولية رئيسية لحقوق الإنسان: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويقدم بلدنا تقارير دورية عن تنفيذ أحكام الصكوك المذكورة أعلاه إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة في الوقت المناسب.

٢١ - وعلى هذا النحو، في عام ٢٠١٥، نظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في التقرير الدوري السابع للاتحاد الروسي عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ونظرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في التقرير الدوري الثامن للاتحاد الروسي عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي عام ٢٠١٦، ستقدم روسيا تقاريرها الدورية إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة مناهضة التعذيب.

٢٢ - وفي ضوء ما سبق، نتطلع إلى دعم الشركاء في الجمعية العامة لجهودنا من أجل إعادة انتخابنا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩.